



ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE

مجلة المحاسب العربي

ISSN 2414-7893

# مجلة المحاسب العربي

مجلة شهرية إلكترونية مجانية تهدف إلى تطوير مهارات المحاسب العربي



26  
Pages

## القوائم المالية بإستخدام النسب

عندما أنهيت دراستي بالجامعة كان حلم حياتي أن أصبح مثل ذلك الرجل الذي يظهر دوماً في نشرة الأخبار ، كنت أجلس متقياً عندما يتحدث مذيع النشرة الاقتصادية عن أخبار البورصات العالمية

Pg. 22

## دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المعروف بان المؤسسات الصغيرة و متوسطة تلعب دورا لا يستهان به في الاقتصاد المحلي وخصوصا لمساهمتها في توفير وظائف عديدة و

Pg. 06

## مفهوم المراجعة الادارية

هي تقييم للخطط والسياسات والاساليب والاجراءات ونشاطات وتقارير المدراء في المشروعات المختلفة بواسطة معايير أو انماط متنوعة سواء أتخذ هذا التقييم من ناحية

Pg. 04

## المحتويات

04

مفهوم المراجعة الادارية

هي تقييم للخطط والسياسات والاساليب والاجراءات ونشاطات وتقارير المدراء في المشروعات المختلفة بواسطة معايير أو انماط متنوعة سواء أتخذ هذا التقييم من ناحية كمية او رقمية والذي

05

الشروط الواجب توافرها في تقرير المراجع الاداري

١- ويجب أن تكون إشارة المراجع الاداري إلى معيار إلى معيار الحكم على كفاءة الادارة في أداء وظائفها واضحة .

٢- يجب أن يدرك المراجع الاداري ان مستخدمى تقريره خاصة

6

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المعروف بان المؤسسات الصغيرة و متوسطة تلعب

دورا لا يستهان به في الاقتصاد المحلي وخصوصا لمساهمتها

10

دور المحاسب في تنمية المشروعات الصغيرة

يقوم المحاسب بتقديم دور أساسى ومؤثر قبل بداية

المشروع لعل أهمها إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والتي

تعد من أهم الخطوات الأساسية لأي مشروع ناجح، سواء

11

المسئولية المدنية للمراجع الخارجي

إذا ما وقع المراجع الخارجي تحت طائلة المسئولية المدنية

فإنه يصبح مسئولاً عن تعويض من قد يلحق بالعميل من

12

آلية إصدار النقود في الاقتصاد الاسلامي

المطلب الاول: ضوابط الإصدار النقدي في النظام الإسلامي

لقد وضع التشريع الاسلامي ضوابط هامة وحيوية ومستدامة تعمل على

ضبط الاصدار النقدي وحياته وجعله اداة هامة من ادوات النهوض



وائل مراد

مؤسس ورئيس تحرير المجلة

بلغت الأرقام وخلال السنوات الماضية قدمت مجلة المحاسب العربي ، العدد من الموضوعات المفيدة للمحاسبين حيث كانت الحصيلة أكثر من 2,504,420 مقال طلب زيارة على الموقع شهريا ، أكثر من 2,770 مقال علمي ، 40 عدد شهري ، وأزيد من 120 ألف تحميل للأعداد السابقة من مجلتنا مجلة المحاسب العربي ، المجلة العلمية التي نطمح أن تكون الاولى بالوطن العربي ، كما أن المجلة قدمت عدد كثير من الخدمات منها

نسعى دائماً لتقديم خدمات تُساعد المحاسبين بالوطن العربي في الحصول على المعلومات المحاسبية أولاً بأول ، من خدماتنا

• خدمة واتساب المحاسب العربي خدمة تعليمية ثقافية مجانية تعني نشر وتعزيز معلوماتك المحاسبية تحتوي على أكثر من 5000 عضو

• خدمة " إتعلم " مع مجلة المحاسب العربي- وهي خدمة مقدمة لطلبة الجامعات والمعاهد ( قسم الجامعات والمعاهد " خدمات إستذكار الدروس والواجبات لطلبة الجامعات والمعاهد )

• خدمة " إسأل " مجلة المحاسب العربي والتي من خلالها يتم الرد والاجابة على أستفسارات القراء وزوار المجلة الكرام

• خدمة " كل يوم معلومة " هذه خدمة من خلالها يتم نشر معلومات يومية او شبة يومية معلومات محاسبية إقتصادية مالية تنمية بشرية ... الخ

• خدمة وظيفتي شكراً خدمة التوظيف المجانية عن طريق المدونة التوظيفية بالمجلة

كل هذه الخدمات وأكثر من ذلك سيمكننا من الوصول إلى المحاسب العربي أينما كان من خلال طرحنا الجيد وكذلك من خلال القنوات الخاصة بالمجلة سنكون مؤهلين لتقديم يد العون لهم ، ويمكن الآن للمحاسبين والمهتمين بعلم المحاسبة الاستفادة من مجموعة الدروس المجانية والمحاضرات

{ حيث تهدف هذه الخدمات إلى الوصول

بالمحاسب العربي إلى أرفع الدرجات }

وتعتمد خدمات مجلة المحاسب العربي على جهود فريق من المتطوعين الذين يهبون من وقتهم وجهدهم ومالهم الشيء الكثير للحرص على نشر العلم والمعرفة وتنوير المحاسب العربي .

مازال القادم أعظم، ومازال الفريق يكبر ويكبر معه الأمل ويقترب معه الحلم، ولذلك، ومن أجل الاستمرار في أداء رسالتها وبلوغ هدفها بالتأسيس لنهضة علمية عربية شاملة، يرجى التكرم بمتابعتنا من خلال قنواتنا التعليمية المجانية .



16

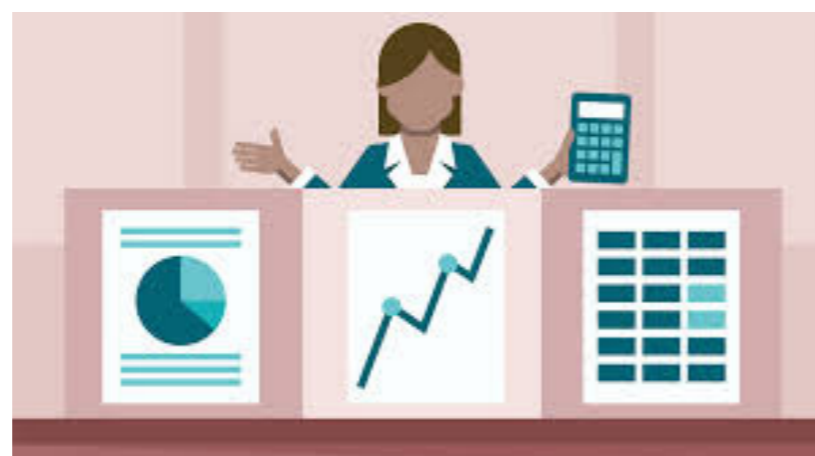
دليل تعليمات النواحي العلمية للاعتمادات المستندية

يعطي كل طلب فتح اعتماد مستندي رقماً مسلسلاً يعتبر المرجع الخاص به في جميع المراسلات المتبادلة بخصوصه مع المراسل والعميل وأية جهة أخرى ويعد لهذا الغرض

20

الإفصاح الكامل في القوائم المالية

يعني مبدأ الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية شاملة على كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق، والتي تمكن من عطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة صحيحة



22

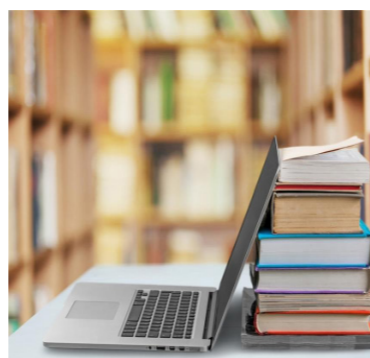
القوائم المالية بإستخدام النسب

عندما أنهيت دراستي بالجامعة كان حلم حياتي أن أصبح مثل ذلك الرجل الذي يظهر دوماً في نشرة الأخبار ، كنت أجلس مترقباً عندما يتحدث مذيع النشرة الاقتصادية عن

24

تحليل التقارير المالية

لتقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة، وتنقسم التقارير المالية إلى قسمين، تقارير خاصة وتقارير عامة. التقارير الخاصة : هي التقارير التي يتم إعدادها استجابة



## مفهوم المراجعة الادارية

قلم / وائل مراد  
مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب العربي



مفهوم المراجعة الادارية

هي تقييم للخطط والسياسات والاساليب والاجراءات ونشاطات وتقارير المدراء في المشروعات المختلفة بواسطة معايير أو اتماط متنوعة سواء أخذ هذا التقييم من ناحية كمية او رقمية والذي يتناول كل من مراقب الحسابات والمراجع الداخلي بنفس الهمية التي يتناول بها المراجعة المالية . أيضاً هي أداة تحليلية تهدف على الفحص والتحليل والتقييم المستمر للهيكل التنظيمي للمنشأة ويشمل الفحص والتحليل والتقييم للخطط الموضوعية وطرق أساليب التنفيذ وطريقة استخدام الموارد البشرية .

تشمل المراجعة الادارية على

مراجعة الالتزام : يعني محاولة التأكد من أن الاداء الفعلي مطابق لاساليب وإجراءات الرقابة .  
مراجعة الكفاية : اي قياس نسبة المدخلات إلى المخرجات من اجل فحص وتقييم مدى الاستخدام الاقتصادي والفعال لموارد المنظمة .  
مراجعة الفاعلية : اي تقييم جودة استخدام الموارد المتاحة من خلال دراسة علاقة المخرجات بالاهداف المطلوبة

تسعى المراجعة الادارية إلى تحقيق

١- إبداء الرأي ومدى كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة وغطها نواحي القصور وعدم الكفاءة في كافة الأنشطة .  
٢- ترشيد قرارات الادارة عن طريق إكتشاف أوجه القصور وإقتراح الحلول المناسبة للمشكلة التي تتعرض لها المنشأة .  
٣- تقييم أداء الافراد متابعة سير العمل وواجبات ومسئوليات كل منهم .  
٤- إكتشاف معوقات العمليات التشغيلية وإقتراح الحلول المناسبة لها .  
٥- تقييم نظم الرقابة وإختبارها .  
٦- تقييم الأنشطة المزاولة من قبل المنشأة وتحديد الأنشطة التي تتسبب في زيادة التكاليف .

الهدف الاساسي للمراجعة الادارية يتعلق بشقين الاول هو خاص باصحاب المشروع والمهتمين به وذلك للتأكد من مدى فاعلية وكفاءة الادارة في استخدام الموارد الاقتصادية في ظل الظروف المتاحة الشق الثاني يتعلق بالافراد العاملين وذلك لمساعدتهم لتحقيق أقصى كفاءة لإدارية للعمليات عن طريق ترضيد القرار في وقت مبكر .

أهمية المراجعة الادارية

إكتشاف المشاكل التي قد لا يصادف المديرين إكتشافها أو يتوافر لهم الوقت اللازم لمتابعتها وإقتراح التوصيات الضرورية للمساهمة في حلها .  
تحقيق التنسيق بين الاقسام المختلفة داخل المنشأة وإكتشاف المشاكل التي يصعب إكتشافها وإتباع أساليب المراجعة التقليدية .  
التأثير على القرارات الادارية التي تم إتخاذها .

إشباع الحاجات الادارية إلى معرفة وإكتشاف أساليب وطرق أفضل للاداء .  
انواع المراجعة الادارية

١- المراجعة الادارية ذات الهدف الخاص .

٢- المراجعة الادارية المستمرة

نطاق المراجعة الادارية ووظائفها

التركيز على مراجعة الوسائل اكثر من مراجعة النتائج لان ذلك يساعد الادارة على الحكم على مدى كفاءة الادارة في اداء وظائفها ( من اهم الوسائل التي يجب أن يركز عليها المراجع الادارية )  
نظام المعلومات غير المالي .  
هياكل الرقابة .  
الاجراءات والسياسات والخطط .  
هيكل التنظيم وكفاءة الافراد .  
التركيز على فحص آيه تشر يعات وتدخلات حكومية من شأنها التأثير في كفاءة الاداء الاداري .  
العمل على مساعدة المنشأة على الاهتمام بقومية الاهداف والاداء وذلك من خلال الاهتمام

وفحص تقييم مدى مقدرة المنشأة على الالتزام بالاهداف القومية وتحقيقها في حدود مواردها  
نطاق المراجعة الادارية يتسع ليشمل  
تقييم الهيكل التنظيمي للمنشأة مع الاشارة بشكل خاص إلى الاستخدام الفعال لكل الموارد المستخدمة مادية كانت او مالية او بشرية .  
تقييم عمليات الادارة والاجراءات المتبعة لتحديد أهداف المنشأة وسياساتها ز  
تقييم انظمة الادارة للتخطيط والمراقبة بهدف تحديد ما إذا كانت هذه الانظمة مناسبة او يتم مراجعتها وتطويرها بشكل منظم .  
تقييم أساليب المراقبة الادارية لتحديد ما إذا كانت المعلومات ذات الصلة الدقيقة لتصل إلى كل المستويات الادارية في الوقت المناسب .  
تقييم الكفاءة الفنية لتحديد قدرة الموظفين على تحقيق اهداف المنشأة وتحديد نطاق وفاعلية خطط وتطوير الموظفين وتدريبهم .  
تقييم انظمة التخطيط الاداري وانظمة المراقبة من خلال انظمة الاتصالات المشتركة بالمنشأة باكملها .  
تقييم النتائج حيث ينبغي تحديد ما إذا كانت أهداف المنشأة وسياساتها مناسبة لمجالها وليبيتها المحيطة بها .



## الشروط الواجب توافرها في تقرير المراجع الاداري لتحقيق الاتصال الفعال

- ١- ويجب أن تكون إشارة المراجع الاداري إلى معيار إلى معيار الحكم على كفاءة الادارة في أداء وظائفها واضحة .
- ٢- يجب أن يدرك المراجع الاداري ان مستخدمي تقريره خاصة الملاك سوف يعتمدون على تقريره في الوقوف على مدى كفاءة الادارة كوكيل ينبغي أن يستخدم المراجع الاداري لغة عامة وسهلة الفهم عند إعداد تقريره
- ٣- ينبغي أن يحصر المراجع الاداري على تنمية مهاراته في الاتصال الكتابي والشفهي في آن واحد
- ٤- ينبغي الاعتماد المراجع الاداري على مفهوم وفرة المعلومات كوسيلة للتغلب على ما يتعرض له في تقريره
- ٥- يجب أن يراعي المراجع الاداري التوقيت الملائم لعرض تقريره على مستخدميه
- ٦- يجب أن يعد تقريره مكتوباً لعرضه على ممثلي الطرف الثالث مبكراً كلما أمكن
- ٧- يجب ان يبنى المراجع الاداري قنوات ملائمة للتغذية العكسية.

## دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في

## تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدكتور :عجيلة محمد ،جامعة غرداية

الاستاذ :سعيداني محمد السعيد

استاذ مساعد ا- جامعة غرداية - الجزائر

saidanimouha@gmail.com

من المعروف بان المؤسسات الصغيرة و متوسطة تلعب دورا لا يستهان به في الاقتصاد المحلي وخصوصا لمساهمتها في توفير وظائف عديدة و بالتالي قدرتها على الحد من البطالة و التقليل من مشكلة الفقر ، كون هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فان عملية قيامها يكون ابسط بكثير من قيام المؤسسات الكبيرة ، و بالتالي كلما تعددت ساهمت بشكل أكثر فاعلية في حل مشاكل الاقتصاد المحلي .

و لكن تعدد ها ليس بالضرورة يكون له انعكاسا ايجابيا على الاقتصاد المحلي و خصوصا إن كانت مؤسسات تعاني من مشاكل عديدة و بالأخص مشاكل متعلقة بأنظمتها الإدارية ، فان لم يكن هناك أنظمة إدارية فاعلة بهذا النوع من المؤسسات فسينعكس ذلك سلبيا على كفاءة أدائها و بالتالي يؤدي إلى تعثرها و إفلاسها و تصبح عائقا اقتصاديا قد يساهم في تفاقم البطالة من جهة و زيادة مشكلة الفقر من جهة أخرى .

وبما أن النظام المحاسبي يعد العمود الفقري لها ، فان اختلاف هذا النظام سوف يساهم وبكل تأكيد في انهيار المؤسسة نهائيا ينهي وجودها و جميع وظائفها المتوفرة ، و تصبح عبئا ، بل عائقا أمام سوية الاقتصاد المحلي

- هل يمكن لأنظمة المعلومات المحاسبية المساهمة في ضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

- - يعد تطوير نظام المعلومات المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تكنولوجيا المعلومات الركيزة الأساسية لعمليات اتخاذ القرارات لما يوفره هذا النظام من معلومات

موضوعية و موثوق بها.

من أجل الوصول إلى الهدف المرجو من خلال الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

١- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
٢- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة  
٣- أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي

١- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم العراقيل التي تصادف كل محاولة لدراسة هذا النوع من المؤسسات، وذلك بشهادة الكثير من الباحثين والمسؤولين في المنظمات الدولية ومرجعية هذا الاختلاف في التعاريف وصعوبة الخلوص إلى تعريف موحد بين جميع الدول لعدة عوامل يمكن تقسيمها إلى:

أ- المعايير الكمية: يجب الاستناد إلى عدة معايير ومؤشرات لوضع الحد الفاصل بين المؤسسات فيما يخص تحديد الحجم وهذه المؤشرات تقسم إلى١: -عدد العمال. -رأس المال المستثمر. -حجم الإنتاج. -قيمة المبيعات. -القيمة المضافة.

ب- المعايير النوعية: نظرا لصعوبة تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على المعايير الكمية فقط، اضطر الباحثين إلى استعمال معايير نوعية تتمثل في٢. - الاستقلالية والمسؤولية. - الملكية. - الحصة السوقية.

- التكنولوجيا.

وتعتبر هذه المرجعية الأولى للقانون الأمريكي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكننا تمييز

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غيرها انطلاقا من ٣:

-استقلالية الإدارة والملكية.

-محدودية نصيب المؤسسة من السوق.

-ألا يزيد عدد العاملين في المؤسسة عن ٢٥٠ عامل.

-ألا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن ٠٩ ملايين دولار.

-ألا تزيد القيمة المضافة للتنمية للمؤسسة عن ٤,٥ ألف دولار.

-تعريف الاتحاد الأوروبي: هو التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة ١٩٩٦ بأنها٤:

-تشغل أقل من ٢٥٠ عامل.

-رقم أعمالها لا يتجاوز ٤٠ مليون أورو

والتي تراعي مبدأ الاستقلالية.

أما بالنسبة للجزائر فقد تبنت تعريف الاتحاد الأوربي والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة في ديسمبر ٢٠٠١ حيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي٥:

المنصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية
مؤسسة مصغرة	١ - ٩	أقل من ٢٠ مليون دج	أقل من ١٠ مليون
مؤسسة صغيرة	١٠ - ٤٩	أقل من ٢٠٠ مليون دج	أقل من ١٠٠ مليون
مؤسسة متوسطة	٥٠ - ٢٥٠	٢٠٠ مليون - ٢مليار دج	١٠٠ - ٥٠٠ مليون

الروتينية والكتابة المكررة بحيث يركز على المهام الفردية المتعلقة بتطوير سبل وأنظمة المعالجة وتوفير المعلومات والتقارير واستخدامها في مجالات التقييم واتخاذ القرارات المختلفة ، هذا بالإضافة إلى دور المحاسب الحيوي في استمرار هذه الأنظمة لتتناسب مع الاحتياجات المتنوعة والمتزايدة من المعلومات والتقارير طبقا لنماذج ومعايير القياس المحاسبي المعاصرة . الخاتمة :

نلاحظ أن هناك توافق من حيث استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تمثلت بصفة عامة في الحواسيب والبرمجيات حيث تختلف من مؤسسة إلى الأخرى ومن بلد لآخر حسب العوامل المؤثرة على تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال من سياسات الدول والقوانين فيها والبنية التحتية. فبعض العوامل في بعض المؤسسات تعتبر حافز وفي بعضها الآخر تعتبر عائق وحاجز أمام تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعموما نجد أن هناك عوامل داخلية متمثلة في المالك/ المسير. والموارد الموظفين، وعوامل خارجية مثل البيئة التنافسية العملاء والموردين والحكومة. كما تظهر أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مجالات المحاسبة والمالية من خلال تفعيل نظام المعلومات المحاسبي و بالتالي الحصول على المعلومات الموضوعية والشفافة في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات

الهوامش والاحالات :

١- سلطاني محمد رشيد، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعة ، أهمية وشروط تطبيقه) ، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة ٢٠٠٦، ص:٤١.

٢- صالح صالح، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ٢٠٠٦ ، ص:٠٦.

٣- سليمان ناصر، محسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، الملتقى الدولي الأول حول، الاقتصاد الإسلامي واقع ورهانات المستقبل غرداية، الجزائر ٢٤/٢٣ فبري ٢٠١١، ص:٣٤.

٤- رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في ٢٠٠٩، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١، جامعة بومرداس، الجزائر ١٨ / ١٩ ماي ٢٠١١، ص:٣٠.

٥- عبرات مقدم، مصطفى بن النوي ، التعاقد الصناعية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة دراسات العدد رقم ١٩، جامعة عمار لثبيجي ،الغواط ٢٠١٣

٦- Alain Berdugo,Robert Mahl,Gérard Jean, Guide du management des systèmes d'informations:thèmes et termes essentiels, Hermé-Sciences,Publications,paris ٢٠٠٢،p.٣٨٩.

٧-بولفول الهادي، سوامس رضوان ، الاداء التنظيمي المتميز في ظل الإدارة الالكترونية كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة روفلة، ٠٨- ٠٩ مارس ٢٠٠٥.

٨- عمام فهد العريدي نظام المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر ، دار المناهج، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، ص:٢٤٣.

٩- محمد شريف توفيق ، مقدمة المحاسبة المالية ، الأستاذ للنشر ، الزقازيق ، مصر ٢٠١٠، ص:٢١٩

(المعلومات)، وقد ادى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف مجالات العمل المحاسبي إلى تحقيق العديد من المزايا نذكر أهمها كما يرى٨:

- المرونة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي من خلال خزن أو استرجاع المعلومات في الوقت المناسب.  
- تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية وتسهل عمليات تجميعها واسترجاعها على شكل معلومات لإدارة المؤسسة.  
- تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات وذلك عن طريق زيادة كفاية أنظمة الرقابة الإدارية وتقديم المعلومات والتقارير في الوقت المناسب وسرعة توصيل معلومات التغذية العكسية الناتجة عن تطبيق القرارات .

- الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية نظرا لاحتواء الحاسوب على وسائل وأساليب لضبط والتحقق تمكن الإدارة من التأكد من صحة العمليات .  
- سرعة إنجاز العمليات المتشابهة في وقت واحد ، وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية واستخدام عدد أقل من الأفراد في وقت قصير .  
تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال أوجد تغييرا شبه كاملا في أساليب معالجة التطبيقات المحاسبية إلا أن استخدامه يرتبط بالحقائق التالية ٩

- إن الحاسب الآلي لا يمكن أن يحل محل

المحاسب  
- لا يمكن أن يتم العمل بالأنظمة الآلية المحاسبية بدون المحاسب.  
- لا يمكن أن يتم تطوير الأنظمة الآلية المحاسبية وتحديثها و الاستفادة من مخرجاتها بدون المحاسب.  
- لا تتغير مفاهيم ومعايير المحاسبة المنظمة لأهم الممارسات التي تستخدم في ظل المعالجة اليدوية عن المعالجة الآلية لبيانات المحاسبة .

فعلى سبيل المثال تتم دورة المحاسبة المالية بالمؤسسة على أساس مراحل التجميع الأحداث المحاسبية وتبويبها (الحسابات) ثم تلخيصها وإعداد التقارير ، وهذه الدورة تتم بنفس مقوماتها سواء بالأسلوب اليدوي (استخدام الدفاتر والسجلات بثلاث مراحل أساسية  
٢-٣ أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي

٢- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

١-٢ تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

فهي تعني كل ما يتعلق بالتقنيات المستخدمة في معالجة وتحويل المعلومات خاصة المعلوماتية (الإعلام الآلي) الانترنت والاتصالات بعيدة المدى وكل الوسائل التكنولوجية التي تستخدم من أجل تبادل، معالجة ، استغلال وأيضا إعادة المعطيات الرقمية القادرة على السير عبر الشبكات.٦ وتشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرعين أساسيين هما :

- تشغيل البيانات: يشمل هذا النوع الوظائف التي تتناول المعالجة التوزيع الآلي للمعلومات ، وتعتبر الأساس في إنجاز عمليات التشغيل في المؤسسات وتدعيم الإدارة على اتخاذ القرارات، ويتمثل المحور المركزي لهذه الفرع في تطبيقات الإعلام الآلي في أشكاله المختلفة.  
- نقل وإيصال المعلومات: يمثل هذا الفرع عملية نقل وإيصال المعلومات التي تم تشغيلها بين المواقع المتباعدة للحواسيب، ووحداتها الطرفية البعيدة وذلك باستخدام تسهيلات الاتصالات عن بعد.

وعليه فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ناتجة عن التقارب أو التلاحم التكنولوجي بين تكنولوجيا معالجة المعلومات ( المعلوماتية) وتكنولوجيا الاتصال ( أقمار صناعية، فاكس ، هاتف، شبكات)٧  
٢-٢ تبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

إن الثورة الرقمية والمعلوماتية وتزايد حدة المنافسة فرضت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تطوير طاقتها الإنتاجية و الإبداعية والاندماج في الاقتصاد الافتراضي العالمي، إلا أن هذا التبني يجب أن يتماشى مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعلية تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال تمر بثلاث مراحل أساسية

٢-٣ أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي

بما أن نظام المعلومات المحاسبي يتعامل



## مسئولية القيام بالمراجعة الادارية

قلم / وائل مراد

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب العربي

هناك آراء عدة في تحديد مسؤولية القيام بالمراجعة الادارية

الرأي الاول : ينادي بأن يقوم المراجع الخارجي بعملية المراجعة الادارية وذلك للأسباب التالية

- الخبرة المهنية الكافية الاستقلالية عن الادارة وإبداء رأي محايد .
  - اهتمام المراجع الخارجي بأنظمة الرقابة الداخلية .
  - إستعانة المراجع الخارجي بالخبرات الفنية المختلفة .
  - قيام المراجع الخارجي بعملية المراجعة الادارية يمنع التدخل في الاختصاصات .
- الرأي الثاني : يرى ان يقوم المراجع الداخلي بعملية المراجعة الادارية وذلك للأسباب الآتية
- المراجعة الادارية تطوير طبيعي للرقابة الداخلية وتوسيع نطاق اختصاصها .
  - المراجعة الداخلية تهدف إلى تقييم الرقابة الداخلية ، وتحديد نقاط القوة والضعف .
  - الوجود الدائم للمراجع الداخلي يعطية الخبرة في التعامل مع العاملين .
- الرأي الثالث : ينادي بالتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وذلك للأسباب التالية
- لان المراجع الداخلي لديه الكثير من المعلومات
  - تمتع المراجع الخارجي بإبداء رايه المحايد .
- الرأي الرابع : يرى البعض ان المراجعة الادارية بحاجة إلى خبرات أكثر تفوق قدرات المراجع الداخلي والخارجي ويرى اصحاب هذا الرأي أن يقوم فريق من المتخصصين بعملية المراجعة الادارية .

الرأي الرابع : يرى البعض ان المراجعة الادارية بحاجة إلى خبرات أكثر تفوق قدرات المراجع الداخلي والخارجي ويرى اصحاب هذا الرأي أن يقوم فريق من المتخصصين بعملية المراجعة الادارية .





## المسئولية المدنية للمراجع الخارجي

إذا ما وقع المراجع الخارجي تحت طائلة المسئولية المدنية فإنه يصبح مسئولاً عن تعويض من قد يلحق بالعميل من خسائر نتيجة إهماله ، غير أنه يجب ملاحظة أنه إذا أهمل المراجع الخارجي ولم ينتج عن إهماله أي خسائر للعميل أو الغير فإن هذا المراجع يصبح غير مسئول عن أي تعويض .

كيف يقاس الاهمال

وتنشأ المسئولية المدنية للمراجعة الخارجي نتيجة إهمال أو تقصير في اداء واجباته المهنية بالقياس إلى مستوى العناية المهنية المبذولة من المراجع العادي المتمرس متوسط التأهيل والخبرة والكفاءة والذكاء إذا واجه نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالواقعه ، بشرط أن يكون متجرد والا يكون له هلافة سابقة بنتائج عمليات المراجعة موضوع الحكم ومن ثم فإذا فشل المراجع الخارجي في تحقيق هذا المستوى من الكفاءة والعناية المهنية فإنه يصبح معرضاً للمطالبة بالتعويض عما لحق بعميلة أو الغير من إضرار وخسائر .

وتنقسم المسئولية المدنية للمراجع الخارجي إلى :-

أولاً : المسئولية العقدية ( تجاة العملاء ويندرج ضمنها المسئولية عن عدم إكتشاف الغش )

ثانياً: المسئولية التقصيرية ( تجاه الغير والطرف الثالث )

لقراءة الموضوع كاملاً : <https://goo.gl/HuQgZx>

## دور المحاسب في تنمية المشروعات الصغيرة



د / نبيل عبدالرؤف إبراهيم

- يقوم المحاسب بتقديم دور أساسي ومؤثر قبل بداية المشروع لعل أهمها إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والتي تعد من أهم الخطوات الأساسية لأي مشروع ناجح، سواء كان المشروع المقترح صغيراً أو كبيراً. (وليد زكريا صيام : فرص نجاح المشاريع الصغيرة في ظل العولمة) ٢٤
- مفهوم دراسة الجدوى
- هي الدراسة التي يتم إعدادها لاتخاذ قرار إنشاء المشروع من عدمه وتحدد مدى الحاجة إلى منتجات المشروع، وهذا يتطلب وصف السوق بمعنى تقدير الاستهلاك الحالي واتجاهاته والأسعار السائدة، وأذواق المستهلكين وكذلك مدى توافر عوامل الإنتاج الأساسية، وهذا يتطلب دراسة للخامات التي سيحتاجها المشروع من حيث مدى توافرها باستمرار وجودتها. كذلك العمالة التي سيعتمد عليها المشروع من حيث مدى كفاءتها ومستويات الأجور وتحديد المرحلة أو المراحل التي تحتاج إلى تركيز خاص في الدراسة التفصيلية (السوق- الإنتاج- التمويل وتقدير قيمة الاستثمار المطلوب وتكلفة التشغيل وهل يتناسب ذلك مع المقدرة التكلفية مع صاحب المشروع وقدر يساره ومقدرته التمويلية لتمويل المشروع وتعتمد دراسة الجدوى على المراحل التالية (بتول أسيري، المعوقات
- التي تواجه الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة) ٢٥ :
- تحديد احتياجات المشروع من الآلات والمعدات ونوعية التكنولوجيا المطلوبة.
  - تحديد احتياجات المشروع من الخامات والمستلزمات الأولية والمساعدة.
  - تقدير احتياجات المشروع من الطاقة.
  - تقدير احتياجات المشروع من الأثاث ووسائل النقل.
  - تقدير احتياجات المشروع من العمالة المباشرة والاحتياجات الإشرافية والإدارية وهيكل تنظيمها .
  - دراسة الأثار البيئية للمشروع .
  - دراسة الإجراءات من رخص وإجراءات حكومية وإدارية .
  - ج - الدراسة المالية
  - إعداد القوائم المالية التي تمكن من تقدير الاحتياجات المالية المتمثلة في :
  - تكاليف التشغيل لفترة مالية قياسية عادة تكون سنة.
  - مصادر التمويل وتكلفة التمويل من أعباء تمويلية من جهات متعددة.
  - كيفية سداد القروض.
  - الأرباح أو الخسائر المتوقع تحقيقها .
  - التفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للمشروع .
- أ- الدراسة التسويقية
- ب- الدراسة الفنية
- ج- الدراسة المالية
- د- الدراسة التشغيلية
- هـ- دراسة الجدوى
- و- دراسة الجدوى الاقتصادية
- ز- دراسة الجدوى الاجتماعية
- ح- دراسة الجدوى البيئية
- ط- دراسة الجدوى القانونية
- ي- دراسة الجدوى الإدارية
- ك- دراسة الجدوى السياسية
- ل- دراسة الجدوى الثقافية
- م- دراسة الجدوى الدينية
- ن- دراسة الجدوى الأخلاقية
- س- دراسة الجدوى البيئية
- ص- دراسة الجدوى الاجتماعية
- ض- دراسة الجدوى الاقتصادية
- ع- دراسة الجدوى التشغيلية
- ف- دراسة الجدوى الفنية
- ق- دراسة الجدوى التسويقية
- ك- دراسة الجدوى المالية
- ج- دراسة الجدوى الإدارية
- ب- دراسة الجدوى القانونية
- أ- دراسة الجدوى السياسية





## من ارشيف المجلة

### آليه إصدار النقود في الاقتصاد الاسلامي

د/هايل طشطوش



المطلب الاول: ضوابط الإصدار النقدي في النظام الإسلامي لقد وضع التشريع الإسلامي ضوابط هامة وحيوية ومستدامة تعمل على ضبط الاصدار النقدي وحمايته وجعله اداة هامة من ادوات النهوض الاقتصادي ومن أبرز هذه الضوابط ما يلي:

١. منع إصدار النقود الا من قبل ولي الامر (البلوة) حيث قصر حق إصدار النقود على الدولة وحدها دون الافراد والمؤسسات ، واعتبار هذه الوظيفة دليل من ادلة سيادة الدولة وسلطانها ( ) وقد وردت اقوال كثيرة للفقهاء تجيز وتبارك هذا التوجه لاهميته في ضبط الامور ولم ينكر علماءالإسلام وفقهائه على الدولة هذا الحق على مر العصور، ( ) ويقول الإمام أحمد > لا يصلح ضرب الدرهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان ، لأن الناس إذا رخص لهم ركوا العظام» وفي هذا المقام يعتبر ابن خلدون « ان السكة هي احدى شارات الملك»( ) .

٢ . تحريم الغش : فقد شدد الاسلام على أن تكون النقود المصدرة خالصة وخالية من الغش . لقول الرسول صلى الله عليه وسلم >من غشنا فليس منا < وللغش في النقود مزار كثيرة أبرزها انه يساهم في رواج النقود وكثرتها بين ايدي الناس مما يؤدي الى فقدانها لقيمتها وبالتالي حصول التضخم الذي يؤدي الى الكساد، وللغش في

هذا المقام اقوال كثيرة منها : قول الامام الشافعي : « يكرة للامام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث الصحيح ان رسول الله قال : « من غشنا فليس منا ) ، وفيه فساد للنقود واضراراً بزوي الحقوق وغلاء للاسعار وانقطاع الاجلاب وغيره من المفاسد..... ويكرة لغير الامام ضرب المغشوش لأن فيه افتتاتاً على الامام فيغتر به الناس بخلاف ضرب الامام » ( ) بل ان ابن عرفة افتى فيمن يقوم بهذا الفعل ان يجلد في السجن حتى يموت» ( )

٣. أن يتناسب حجم الإصدار النقود مع النمو الحقيقي في الانتاج حيث يخضع الإصدار النقدي للتغير في حجم الطلب على النقود ، فهو يتناسب مع نمو الإنتاج الحقيقي مع مراعاة تثبيت القيمة الفعلية للنقود ، لتحقيق سلامة الاقتصاد ونموه الثابت المستديم وتأمين العدالة الاقتصادية والاجتماعية. يقول الامام ابن تيمية > ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوسا تكون بقيمة العدل في معاملتهم من غير ظلم لهم ، ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس أصلاً < ، وعليه فلا يحق للبلوة أن تصدر نقود لاجل ما يسمى بالتحويل بالتضخم أو التحويل بالعجز ، وهو أن يقوم البنك المركزي بإصدار كمية إضافية من النقود لحساب الدولة الخالص تستخدمها في تغطية العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة ، نتيجة تجاوز النفقات لمجموع الإيرادات العامة .

المطلب الثاني : ادوات السياسة النقدية المحققة لاهداف الاقتصاد الاسلامي :

يجدر بنا التوضيح أولاً ما هي غايات واهداف الاقتصاد الاسلامي وذلك لكي نستطيع ان نقيس مدى قدرة ادوات السياسة النقدية الاسلامية على تحقيق هذه الاهداف وبلوغ تلك الغايات .

الفرع الاول :اهداف الاقتصاد الاسلامي :

تنبثق اهداف الاقتصاد في الاسلام من ثوابت الشريعة ومنطلقاتها ، فهي شرعية ساوية غايتها وهدفها تحقيق كرامة الانسان وعزته

باعتبارها خليفة الله على الارض ، ووظيفة الاستخلاف هذه تقتضي ان يحظى الخليفة بكل المتومات التي تمكنه من اداء وظائفه وواجباته بكل اقتدار ، ويمكن من خلال ذلك تحديد اهداف وغايات الاقتصاد في الاسلام بما هو آت :

اولاً: تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة :

ان العدل بالحق هو اساس الشريعة الاسلامية ، فالله سبحانه وتعالى قائم بالعدل في ملكة وقد جعل العدل اساسا للملك واساسا لقبام الامة وديمومتها ، فبالعدل تسود الامم الكافرة وبالظلم تنفي الامم المؤمنة ، فالعدل بالحق هو اساس التوزيع في الاسلام فقد وضع الاسلام نظاما للتوزيع فريد من نوعه ، فهو يضمن وصول العوائد والحقوق الى اصحابها بكل شمولية ودقة ومن العسير بل من المستحيل ان يبقى فرد واحد من افراد الامة خارج اطار عملية توزيع الدخل والثروة مما يحقق عدالة عز نظيرها على وجه الارض

فالاقصاد في الاسلام يسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية الانسان من ألوان الفقر والفاقة، بل ويسعى الى خلق الظروف المناسبة لحياته وضمان كرامته وإنسانيته، وبذلك يميز عن غيره من

النظم الاقتصادية الوضعية التي تزعم وجود قانون طبيعي - وتلقائي - وراء تحريك الحياة الاقتصادية، ليبر ألوان الجشع والإستغلال،

ويضفي المشروعية على هذه الأوضاع الفاسدة. وومن أبرز الاسس الحقوقية في الاسلام هو العمل حيث حض الاسلام على العمل ورغب وشدد على السعي وبذل الجهد طلباً للرزق وتحقيقاً لوظيفة

الاستخلاف . والاساس الحقوقي الآخر هو الملكية والتي جاءت في الاسلام ملكية مختلطة تترج بين حاجة الفرد وميولة وفطرته وحب

للملك وبين حاجة الامة الى ملكيات تبقى مملوكة ملكاً عاماً ينتفع

به افراد الامة لا ينبغي لأحد الناس الاستئثار بها ، ثم الاساس

الحقوقي الثالث هو الحاجة الناجمة عن امر خارج عن ارادة الانسان كعجز او مرض او شيخوخة . الخ ... وبالتالي ترى ان الاسس

الحقوقية في الاسلام مرتبة ترتيباً منطقياً يحقق الكفاءة والعدالة ( ) ومن الادوات الهامة التي تؤدي بلوغ هذا الهدف ايضا ما يلي :

١. نظام الزكاة : وهي الحد الأدنى من الصدقات المفروضة سنوياً على الأموال المكتسبة والأموال المعدة للتجارة والغلات الزراعية

والحيوانية والصناعية وغيرها .وتتجه الإيرادات منها إلى أصناف ثمانية ( الفقراء والمساكين ، والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب

والغارمين وفي سبيل الله وأبن السبيل).

٢. نظام الصدقات : والصدقات وهي الإنفاق التطوعي في سبيل الله على جميع أوجه الخير ، ولا يلزم لها نصاب أو حد أدنى وقد

حث عليها القران الكريم والسنة المطهرة

٣. نظام الميراث : وقد اخص به الله عز وجل قسم الاقسام ووضع المحصص دون تدخل لبني الانسان في ذلك فهو قسمة الحق

جل وعلا بين عبادة .

ثانياً : التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية :

وفي الاسلام لا يتم التخصيص الامثل الا وفق القواعد القيمة والضوابط العملية التي وضعها الشريعة الغراء ، ولعل ابرز ما يميز نظام تخصيص الموارد في الاسلام انه يتم وفق منظومة قيمية محكمة

غاية في الاتقان والشمولية والدقة ولعل ابرز ملامحها هو التالي :

أ. اقتصار الانتاج الاسلامي على الطيبات فقط ، وعدم إنتاج السلع المحرمة الضارة.

ب. تحريم الربا بحيث لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقدر ارتباطه بالمخاطرة.

ت. ترتيب الاولويات بحيث يتم التركيز على الضروريات من غير إسراف أو إفراط .

ث. الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات الترفية .

ج. توفير الحاجات الاساسية للمجتمع حيث يتم الإنتاج حسب الاولوية والضرورة للمجتمع وتقسيم إلى ثلاث مستويات:

١. السلع الضرورية : وهي كافة السلع والخدمات التي تخدم في صيانة الازكان الخمسة وهي ( الدين - النفس - العقل - النسل والمال ) ومن الأمثلة الشراب والطعام .

٢. السلع الحاجية : وهي لا تتوقف عليها حياة الفرد وهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة . مثل استهلاك الاطعمة اللذيذة . .

٣. السلع التحسينية : ( وهي الأمور يؤدي وجودها الى تسهيل الحياة وتحسينها وتجميلها مثل ممارسة الرياضة والتنزه المشروع ) .

ثالثاً: الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية :

لاشك ان وجود عدالة توزيعية وتخصيص امثل للموارد في الاسلام سيؤدي بالضرورة الى الاستخدام الكفاء للموارد المتاحة

بما يحقق رفاهية الفرد والمجتمع معا .حيث سيتم انتاج أكبر كمية يمكنه من الموارد المتاحة وباقل التكاليف وسيكون الانتاج المتحقق موافقا

للتفضيل الاجتماعي دون زيادة او نقصان .

هذه بعجالة اهداف وغايات الاقتصاد الاسلامي ولكن السؤال الذي ينبغي ان يجيب عليه هذا البحث هو : هل يمكن لادوات واجراءات

السياسة النقدية الاسلامية ان تحقق هذه الاهداف والغايات ؟؟

الفرع الثاني : ادوات السياسة النقدية في الاسلام ومدى قربتها على بلوغ الاهداف.

السياسة النقدية اليوم تستخدم العديد من الادوات والاجراءات لتحقيق الاهداف والغايات المنشودة ، ولتحقيق الغاية والهدف من

البحث فسوف ننظر بادوات السياسة النقدية اسلامياً وتقديرها

لنتعرف على مدى قدرتها على ضبط الإقتصاد ومن هذه الادوات :

١. سعر اعادة الخصم :

يعد سعر الخصم أو كما يسمى سعر إعادة الخصم بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة

خصمه لما يقدم إليه من كمبيالات وأذونات الخزنة، ويحصل البنك المركزي على سعر الخصم عند تقديمه قروض وسلف مضمونة إلى

البنوك التجارية.

يسمح سعرالخصم بوجود فرص حقيقية للبنوك التقليدية

للحصول على القروض من البنك المركزي، وبخاصة حينما تواجه هذه

البنوك تقصا غير متوقع في الاحتمالات أو زيادة في سوق مفاجئة

على شبك الائتمان أو عدم القدرة على تحصيل سيولة ضرورية في سوق النقد.

ومن جانب آخر، يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الوسيلة ان يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي .بحيث يتحكم البنك المركزي في سعر الفائدة بالزيادة أو بالنقصان تبعاً

للظروف الاقتصادية المختلفة بغية التأثير في حجم الائتمان المتاح، فإن كانت هناك بوادر تضخم يرفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد

تكلفة الاقتراض على البنوك التجارية وعملائها، وبالتالي يجد من حجم الائتمان وينخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، أما إذا كانت

هناك بوادر انكماش فإن البنك المركزي يخفض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع.ولكن يرى كثير من الباحثين

ان استعمال هذه الوسيلة بات اقل فاعلية مما كان عليه في السابق .

تقدير اسلامي :

لاشك ان لهذه الوسيلة تقديراً قدمه فقهاء الاقتصاد الاسلامي قد يختلف عن الرؤية الوضعية لهذه الاداة كواحدة من ادوات ضبط

الاقتصاد حيث يرى كثير من الباحثين أن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة منها، حيث إنها تتعارض مع منبج عملها القائم على

عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاء.

الحلول والتصورات للبيدي :

يمكن للخروج من الخلاف الفقهي حول هذه النقطة ان تختلف صيغة التعامل الجاري بين المصرف الاسلامي والمصرف المركزي

بحيث يقوم المصرف المركزي بتبني بدلا من سياسة سعر الخصم صيغة ملائمة لأحكام العمل المصرفي الإسلامي يمكن تلخيصها بالآتي :





أ. يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة تغيير نسب المشاركة في الأرباح للتمويلات الممنوحة، بما يتماشى مع أهدافه الرامية لضبط الائتمان وتنظيم الطلب على التمويل المصرفي بوجه عام. وحينما يهدف البنك المركزي إلى توسيع مظلة الائتمان تتوقف مشاركته على تحقيق هامش ربح أقل وبعكس ذلك يزيد من هامش الربح، وتبعاً لذلك يتأثر الهامش الصافي للربح الذي يحققه البنك الإسلامي مما يسهم في ضبط تمويلاته ومجال مشاركته في إحداث الائتمان المرغوب.

ب. التحكم في نسبة المضاربة التي تؤول إلى المصرف الإسلامي عن الأموال المقدمة لعملائه. ويمكن للمصرف المركزي من خلال تغيير هذه النسب التأثير في تكلفة التمويل ومن ثم تشجيع أو تثبيط التوسع في حجم الائتمان.

## ٢. الاحتياطي النقدي القانوني.

يستطيع المصرف المركزي زفق هذه السياسة ان يؤثر في حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية الى عملائها وبالتالي يؤثر في حجم النقود الورقية وفي حجم ودائع الادخار، يبحث تآثر قدرة البنوك التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي قررها البنك المركزي يلزمها بها البنوك التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطات نقدية تودع لدى البنك المركزي.

تختلف قوانين المصارف المركزية من حيث فرضها نسب الاحتياطي النقدي القانوني، من بلد الى اخر فهنا من يفرضها على جميع أنواع الودائع دون تمييز وبمعدل واحد، ومنها ما يميز بين الودائع حسب أجالها فيفرض نسبة أعلى على الودائع الجارية بالمقارنة مع الودائع الادخارية ويعزى هذا التمييز إلى أن الودائع الأولى عرضة في أي وقت للسحب. ونجد البعض الآخر من البنوك المركزية يميز بين نسبة الاحتياطي النقدي حسب أجل الوديعة وفي هذه الحالة يتناسب أجل الوديعة عكسياً مع نسبة الاحتياطي النقدي لنفس السبب المذكور.

## كيفية التأثير من خلال هذه الوسيلة:

تتغير نسبة الاحتياطي القانوني النقدي تبعاً للظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد محل الاعتبار، إذ يعدد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في أثناء فترات الرواج الاقتصادي وعلى العكس تماماً يعدد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة أثناء الركود والكساد الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان المصرفي خاصة وأن العلاقة عكسية بين خلق الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى.

## تقدير اسلامي:

نظراً لأن تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من الوسائل الفعالة في التأثير على الائتمان المصرفي فكان لابد من إعادة تكييف الاحتياطي الإلزامي لينسجم مع معطيات العمل المصرفي الإسلامي، وتبرز أهم الأفكار المطروحة في هذا المجال على النحو التالي:

أ. يرى كثير من باحثي الاقتصاد الإسلامي بأنه من غير المقبول اعفاء المصارف الإسلامية من نسبة الاحتياطي القانوني.

ب. يقترح بان يتم تخفيض أو إعفاء الودائع الاستثمارية لدى البنك الإسلامي من نسبة الاحتياطي القانوني، لأن هذه الودائع قدما أصحابها للبنك الإسلامي بغرض استثمارها على أساس نظام المضاربة وفقاً للنتائج الفعلية للاستثمار من ربح أو خسارة، ومن ثم فليس هناك التزام على البنك الإسلامي بضرورة ردها كاملة لأصحابها فهي ليست مضمونة على البنك كما هو الحال بالنسبة للودائع الاجل بالبنوك التقليدية، كما أن سياسة الاحتياطي القانوني تؤدي إلى تعطيل جزء من موارد البنك الإسلامي على غير رغبة المودعين وتعارض مع حسن استثمار المال كاملاً، وهذا ما يؤثر سلباً على العائد الموزع على أصحاب الحسابات الاستثمارية.

ت. على المصارف المركزية ان تراعي طبيعته الخاصة (الاربوية) للمصارف الإسلامية بحيث لا تطبق عليها سعر الفائدة الجزائي في حالة عدم الوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني واستبداله بنظام غرامة مرتبطة بحجم التجاوز.

## ٣. عمليات السوق المفتوحة:

تلخص هذه العمليات في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والنقدية في السوق المالية والنقدية، بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافستها، وكذا الضغط على سيولة الأفراد في حالة بيعهم للأوراق المالية، وقد تشمل هذه السياسة التعامل في العملات الأجنبية والذهب. ففي حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية بهدف زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد، وفي حالة التضخم يقوم ببيع الأوراق المالية بهدف تخفيض السيولة، ويرى كثير من الباحثين ان هذه الاداة هي من اقوى ادوات السياسة النقدية تأثيراً في الاقتصاد.

## تقدير اسلامي:

يعتبر التعامل بالأوراق المالية ومن بينها السندات الحكومية مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية لأن السندات تمثل صورة من صور عقد القرض، وتحمل فائدة ثابتة من قيمتها الاسمية فتتحول بهذا الشكل إلى أحد أشكال القروض الربوية.

وعلى أساس عدم جواز التعامل بالسندات لما تحمله من فائض ربوي تصبح علاقة المصرف الإسلامي بالبنك المركزي في هذا الإطار غير سليمة من الوجهة الشرعية، لأن أساليب المصرف الإسلامي قائمة على عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً. ( )

## التصور البديل:

أ. اعتماد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بين المصرف المركزي والمصرف الإسلامي وذلك من خلال إصدار أوراق مالية مختلفة (ليست سندات) تعتمد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتكون على شكل قسائم تحمل نسب أرباح متغيرة بدلاً من السندات التي تحمل عائد ربوي ثابت، وعن طريق هذه الآلية يستطيع البنك المركزي أن يحقق أهدافه النقدية ويضبط حجم العرض النقدي حسب هذه الأهداف، ففي حالة سياسته الرامية لتخفيض مستوى العرض النقدي يتعين على البنك المركزي أن يحدد نسب أرباح أقل من بيع القسائم، فتكون مشاركته أقل وقدرته أكبر على امتصاص المدخرات ومن ثم خفض العرض النقدي، وفي حالة الشراء يمكنه تحديد نسب أرباح أعلى عن طريق مشاركة أكبر مما يوسع ويزيد حجم العرض النقدي ويحقق مجالات أوسع للائتمان.

ب. يمكن للمصرف الإسلامي التعويض عن السندات وذلك بإصدار صكوك إسلامية كصكوك القروض الحسنة المضمونة السداد وكذلك إصدار صكوك المشاركات والمضاربات.

٤. بدائل أخرى: يمكن اللجوء إلى وسائل أخرى ثانوية (غير كمية) قد تلعب دوراً هاماً في عملية التأثير على عرض النقد وبالتالي تحقيق الأهداف النقدية خصوصاً والاقتصادية عموماً وأبرز وسيلة هي:

## - الاقتناع والتأثير الادبي:

يستطيع البنك المركزي بما له من هيبة مالية ومكانة مصرفية ان يمارس اساليب الاقتناع والتأثير الادبي واستخدام الاسلوب الاعلامي وذلك بتوجيه البنوك وتصحها وارشادها واحيانا اصدار تعليمات تجبرها على اتباع سياسة معينة تساهم في ضبط العمليات المصرفية والنقدية تحديداً بما يحقق الاهداف الاجتماعية والفردية معاً.

وأما التقدير الإسلامي في ذلك: فإنه يرى انه لا ضير في ممارسة المصرف المركزي اسلوب الاقتناع والتأثير الادبي بما يحقق مصلحة الأمة



ادوات اسلامية بديلة لسعر اعادة الخصم: يمكن في الاقتصاد الإسلامي استحداث ادوات بديلة عن سعر الخصم ولا تتعارض مع الشريعة الإسلامية ومنها:



# دليل تعليمات النواحي العملية للاعتمادات من ارشيف المجلة المستندية (إستيراد)

يعطي كل طلب فتح اعتماد مستندي رقماً مسلسلاً يعتبر المرجع الخاص به في جميع المراسلات المتبادلة بخصوصه مع المراسل والعميل وأية جهه أخرى ويعد لهذا الغرض سجل (نموذج رقم ٨ اعتمادات) يطلق عليه دفتر يومية الاعتمادات المفتوحة لدى المراسلين، ويحتوي علي البيانات التالية:  
تاريخ الفتح - رقم الاعتماد - اسم المستورد - اسم البلد - نوع العملة - القيمة بالعملة الأجنبية وما يقابلها بالعملة المصرية - بيان البضاعة.  
سجل نموذج (١١):

أهم البيانات التي يتضمنها سجل نموذج ١١ مع مراعاة أن يبدأ رقم المسلسل أول كل عام - رقم مسلسل - اسم العميل - رقم الاعتماد - السلعة - مبلغ الاعتماد - المصاريف الإدارية- تاريخ النموذج. أهم البيانات الأساسية التي تذكر في تلكس فتح اعتماد غير قابل للرجوع ومعزز (مؤيد):

- ١- ORDER.
- ٢- ACCOUNT.
- ٣- WE OPEN IRREVOCABLE CREDIT NO.
- ٤- FAVOUR.
- ٥- CURRENCY AND AMOUNT.
- ٦- SIGHT / DRAFT AT ON.
- ٧- (AGAINST (DOCUMENTS.
- ٨- (COVERING (GOODS.
- ٩- SHIPPED FROM, TO WITH / WITHOUT TRANSHPMENT.
- ١٠- PART SHIPMENTS PERMITTED / PROHIBITED.
- ١٠- VALID UNTIL FOR PRESENTATION / SHIPMENT.
- FOR PAYMENT / ACCEPTANCE.
- ١١- PLEASE ADVISE.
- ١٢- ADDING CONFIRMATION WITH / WITHOUT.
- ١٣- UPON PAYMENT METHOD OF REIMBURSEMENT.

وفيما يلي شرح بيانات كل بند علي حده:

البند رقم (١)

يوضح اسم معطي الأمر أي المفتوح الاعتماد المستندي بناء علي طلبه، وقد يكون نفسه المفتوح الاعتماد لحسابه الخاص بالبند رقم (٢) وقد يكون اسم معطي الأمر بخلاف المفتوح لحسابه الاعتماد.

البند رقم (٣)

يوضح نوع الاعتماد المستندي المفتوح وأنه غير قابل

يوضح كيفية سداد القيمة للمراسل والمدفوعة



وهذه العبارة طبقاً لآخر تعديل أدخل علي تلك القواعد في سنة ١٩٩٣ والمطبق من أول يناير ١٩٩٤ ويلاحظ أن العبارة السابقة تضاف إلي الاعتمادات المستندية المفتوحة بالتلكس أو البريد وغير ملزم ذكرها في حالة الاعتمادات المفتوحة بالسويفت حيث أن نظام السويفت ينص علي الأخذ بالقوانين السارية وقت تبليغ الاعتماد.

## الفصل الرابع

ملاحظات عامة مشتركة بخصوص فتح الاعتمادات المستندية:

هناك ملاحظات عامة مشتركة بين كافة

أنواع الاعتمادات المستندية يتعين مراعاتها عند فتح أي اعتماد منها «حسب الحالة».

من أهم هذه الملاحظات ما يأتي:

- ١- أن يتقدم العملاء بمستندات فتح الاعتمادات المستندية التي تتكون غالباً مما يأتي:  
أ - طلب فتح الاعتماد المستندي «نموذج ٤٢ اعتمادات».
- ب- صورة من البطاقة الاستيرادية أو صورة من بطاقة استيراد احتياجات.

ج- الفاتورة المبدئية «البروفورما» PRO FORMA INVOICE ويستلزم الحال ضرورة تقديمها في حالة عدم وضوح أو كفاية البيانات المتعلقة بالبضاعة المراد استيرادها أو إذا تم الإشارة إليها في طلب فتح الاعتماد المستندي عند وصف البضاعة المراد استيرادها وعلي أن تكون معتمدة من هيئة

الاستثمار في حالة خضوع الجهة المستوردة لقانون

الاستثمار.

د - نموذج (١١)

من ٣ نسخ

موقع من

المستورد أو من

بنييه .

هـ- أية

مستند ا ت

أخرى إضافية

يتعين تقديمها

طبقاً للقوانين

و ا لتعليمات

السارية في

تاريخ فتح

ا لا عتما د

ا لمستندي .

٢- يراعي أن

تكون طلبات

فتح الاعتمادات

ا لمستند ية

المقدمة من العملاء قد تم تحديد البيانات الاختيارية

بها بمعرفتهم بكل دقة وعدم تركها علي بياض مثال

ذلك:

«تلكس / بريد جوي» «فوب / سي اف ار / سيف»

«خالص النولون / يدفع النولون في ميناء الوصول»

«شحنة واحدة / شحنة أو عدة شحنات» «مع / مع

عدم التفريغ في الطريق وإعادة الشحن».

وذلك

تجنباً لأي لبس أو احتمال أو تفسير أو اجتهاد قد يسبب

مشاكل في المستقبل.

٣- تراعى أية بيانات إضافية متعلقة ببوليصة التأمين قد

يرى العملاء إضافتها بجانب تلك المطبوعة بطلبات فتح

الاعتمادات المستندية حفاظاً علي حقوقهم سواء في حالة

طلب تقديمها ضمن مستندات الشحن كما هو الحال في

الاعتمادات المستندية المفتوحة علي أساس سيف أو سي

اند أي أو في حالة إجراء التأمين محلياً حسب الحالة.

٤- يجب أن يحدد العملاء بوضوح بطلبات فتح

الاعتمادات المستندية ما يأتي:

أ - تاريخ آخر ميعاد للشحن.

ب- تاريخ انتهاء صلاحية سريان مفعول الاعتماد

المستندي «بالنسبة لتقديم المستندات لغرض الدفع أو

القبول - حسب الحالة».

ج- المهلة الواجب علي المصدر تقديم مستندات

الشحن خلالها «إلي البنك المفتوح عليه الاعتماد

المستندي» بعد تاريخ الشحن - وفي حالة عدم تحديد

تلك المهلة يطبق بشأنها ما تقضي به الأصول والأعراف

الموحدة للاعتمادات المستندية في هذا الخصوص.

٥- يراعي تنفيذ التعليمات الخاصة بالعملاء بكل دقة

والموضحة بطلبات فتح الاعتمادات المستندية وخاصة

فيما يتعلق بما يأتي علي سبيل المثال «حسب الحالة»:

أ - إجراء التأمين علي البضاعة موضوع الاعتماد

المستندي .

ب- وفي حالة قيام جهة محلية بالتقدم بطلب

فتح الاعتماد المستندي لاستيراد بضاعة لحساب جهة

محلية أخرى يراعي تحديد الآتي:

- الجهة الواجب تسليم مستندات الشحن لها

عند ورودها.

- الجهة الواجب خصم مطلوبات البنك فيما

يتعلق بالاعتماد المستندي من حسابها.

- الجهة التي لها الحق في إجراء أية تعديلات

علي الاعتماد المستندي المفتوح.

٦- يجب أن تذكر كمية وصف البضاعة بطلبات فتح

الاعتمادات المستندية باللغة الأجنبية كما يجب أن

يتطابق ذلك مع الفاتورة المبدئية.

٧- يجب أن يوقع العملاء علي طلبات فتح الاعتمادات

المستندية طبقاً للنماذج المحفوظة لهم طرف البنك

وأن تتم المصادقة علي توقيعاتهم بها وأن يتم تواريخها

وذلك قبل فتح الاعتمادات المستندية وإذا كان حساب

العميل مفتوحاً طرف فرع آخر فيجب أن تتم المصادقة

علي توقيع العميل معرفة الفرع المختص مع التصديق

علي توقيع الفرع معرفة الفرع الرئيسي ففتح الاعتماد

المستندي وذلك قبل فتح الاعتمادات أيضاً.

٨- يجب فحص طلبات الاعتمادات المستندية المقدمة

من العملاء والتأكد من عدم تعارض بياناتها للأصول

والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية والصادرة من

غرفة التجارة الدولية باريس وكذلك يجب أن تتجانس

البيانات الواردة بمستندات فتح الاعتمادات المستندية

المقدمة مع بعضها البعض بحيث لا يكون هناك أي

تعارض فيما بينها.

٩- بالنسبة للعملاء غير المصرح لهم بتسهيلات ائتمانية

من قبل البنك لتمويل عمليات الاستيراد من الخارج

يجب التأكد من سماح حسابات العملاء بالخصم

عليها بقيمة الاعتمادات المستندية بالعملة المصرية أو

الأجنبية «حسب الحالة» بخلاف مصاريف وعمولات

فتح الاعتمادات المستندية وإجراء الحجز اللازم من

حساباتهم في هذا الشأن قبل فتح الاعتمادات المستندية.

ويتم ذلك بموجب مذكرات حجز إذا كان حساب

العميل طرف نفس الفرع الرئيسي القائم بفتح الاعتماد

المستندي أو بموجب تفويضات الخصم من الفروع

الأخرى إذا كان حساب العميل طرف تلك الفروع.

١٠- يجب التأكد من سماح رصيد وسريان مفعول

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل الفرع القائم

بفتح الاعتماد المستندي لعملائه لتمويل عمليات

الاستيراد وذلك بالنسبة لعملائه المصرح لهم بتلك

التسهيلات مع مراعاة استيفاء كافة ما تقضي به

شروط منح تلك التسهيلات وذلك قبل فتح الاعتمادات

المستندية وفي حالة ما إذا كانت التسهيلات ممنوحة

للعامل عن طريق فرع آخر خلاف الفرع القائم بفتح

الاعتماد فتكون مسئولية استيفاء شروط تلك التسهيلات

الائتمانية من اختصاص الفرع مانح التسهيل الائتماني

للعامل.



## قالوا عن النجاح

- الناجحون هم القادرون على تجاوز الماضي من احدى الجرائد الكويتية للدكتور / يوسف المطوطح
- النجاح يولد النجاح .
- لا يهم من أين أنت قادم ، ما يهم هو إلى أين أنت ذاهب ” براين تريسي ”
- النجاح يصيب من يحاول ويستمر في المحاولة بطريقة تفكر إيجابية .
- الحماس هو الوقود الذي يدير المحرك ” نابليون هيل ”
- أنت قيس مقدار إنجازاتك بقدر العقبات التي عليك تجاوزها لتحقيق أهدافك .
- لكي تنجح عليك أن تفشل ، لكي تتعلم ما الذي يجب عليك ألا تفعله في المرة التالية .
- أخرج من دائرة الأمان في حياتك ، فأنت ستتطور وتتقدم إذا رغبت في تقبل الشعور بعدم الراحة والقلق المصاحبين لتجربة شئ جديد ” براين تريسي ”
- في كل مشكلة تختبئ فرصة كبيرة ، وإن أعظم قصص النجاح سطرها أناس تعرفو على الفرصة المتخفية في صورة مشكلة وحولها إلى نجاح .
- عليك أن تفعل أكثر شئ تظن إنك غير قادر على فعله .
- إذا كانت لديك الرغبة الصادقة في النجاح فأنت أدركت نصفه ، أما إذا لم تتوفر هذه الرغبة فأنت أدركت نصف الفشل .
- لا تضع الوقت في الإنتظار ، فالوقت المناسب لن يأتي أبداً من حيث نقف ، واستعمل ما توفر تحت يدك من أدوات ، كلما تقدمت في طريقك ، ستعثر على ادوات أفضل مما كان معك حين بدأت ” نابليون هيل
- أستودكم الله إلى إن نلتقي في العدد القادم بإذن الله .



علي أن يتضمن تفويض الفرع غير الرئيسي للفرع الرئيسي فاتح الاعتماد المستندي ما يلي:

أ - صورة معتمدة من التسهيلات الائتمانية المصرح بها لفتح الاعتمادات المستندية / استيراد وما يفيد سماح مركز التسهيلات لفتح الاعتماد المستندي. ب- ما يفيد قيام الفرع غير الرئيسي بتحصيل الغطاءات النقدية المطلوبة وفقاً لشروط التسهيل الممنوح للعميل أو التعليمات السارية وتفويض الفرع الرئيسي بالخصم بكامل قيمة مستندات الشحن اما عند فتح الاعتماد المستندي أو عند ورود المستندات أو في تاريخ الاستحقاق طبقاً لشروط التعامل.

ج- تفويض الفرع الرئيسي ببيع قيمة الاعتماد المستندي بالكامل عند فتحه في حالة عدم وجود تسهيل، مع ضرورة قيام الفروع الرئيسية بموافاة إدارات الفروع المركزية بصورة من كافة المراسلات الموجهة للفروع غير الرئيسية فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية المطلوب تنفيذها.

١١- بالنسبة للاعتمادات المستندية الممولة جزئياً أو كلياً عن طريق تسهيلات ائتمانية ممنوحة من البنك للعملاء يراعى ما يأتي:

أ - النص في تلك الاعتمادات المستندية عند فتحها أن تكون بوالص الشحن صادرة أو مظهره لأمر بنك مصر وكذلك الحال بالنسبة لبوالص التأمين في حالة طلبها ضمن مستندات الشحن المطلوب من المصدر تقديمها عن الاعتماد المستندي كما هو الحال بالنسبة للاعتمادات المستندية المفتوحة علي أساس سيف أو سي اند أي.

ب- أما بالنسبة للاعتمادات المستندية التي لم يتم التأمين علي بضائع الخاصة بها في الخارج «مثال ذلك فوب أو سي أف ار» فيتعين علي العميل أن يقدم بوليصة تأمين من إحدى شركات التأمين المعتمدة لصالح البنك وينص فيها علي أن التعويض يدفع لصالح البنك وأن أي تعديل أو إلغاء للبوليصة لا يتم إلا بعد موافقة مسبقة من البنك ويجب أن تغطي البوليصة الأخطار اللازمة والمتفقة مع طبيعة البضاعة حتي مخازن العميل مع مراعاة الشروط الواجب توافرها في بوليصة التأمين.

وفي حالة ما إذا كان للعميل المستورد بوليصة تأمين شاملة تغطي بضائع عمليات الاستيراد أو كافة بضائع العمليات المصرفية للعميل مع الفرع فيجب أن تتضمن أوراق طلب فتح الاعتماد المستندي الممول بتسهيلات ائتمانية صورة طبق الأصل من بوليصة التأمين الشاملة بالإضافة إلي استخراج إشعار تغطية تأمين بقيمة الاعتماد المستندي + ١٠٪ عن كل اعتماد علي حدة لصالح البنك وتغطي جميع الأخطار ولا يجوز فتح الاعتماد المستندي بدونه أو أن يقوم البنك بإجراء التأمين علي البضاعة مشمول الاعتماد المستندي + ١٠٪ علي الأقل ضد جميع الأخطار لصالح البنك بمصاريف علي حساب العميل وذلك في حالة الاتفاق مع العميل علي ذلك (حسب الحالة).

ج- يجب حفظ صورة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء داخل ملف خاص طرف إدارة الاستيراد مع الإشارة علي شميز الاعتماد المستندي إلي ضرورة الرجوع إلي التسهيل الائتماني الممنوح للعميل عند ورود مستندات الشحن للتصرف علي ضوء ما ورد به من تعليمات.

١٢- إذا ورد بطلبات فتح الاعتمادات المستندية المقدمة من العملاء أو تبين من الاطلاع علي الفواتير المرفقة بها رغبة العملاء أو المصدرين «حسب الحالة» إبلاغ الاعتمادات المستندية للمصدرين عن طريق مراسل معين فيجب إبلاغ إدارة العلاقات الخارجية بالبنك لاتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيقه إن أمكن وذلك عند قيامها بتحديد اسم المراسل الذي سيفتح عليه الاعتماد المستندي.

١٣- يجب تجنب استلام العقود المبرمة بين المستوردين والمصدرين موضوع الاعتمادات المستندية المراد فتحها تجنباً لأي مشاكل قد يتعرض لها البنك في حالة استلامه تلك العقود وذلك من منطلق ما تقضي به الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية من أن الاعتمادات المستندية بطبيعتها تعتبر عمليات تجارية مستقلة عن عمليات البيع أو العقود الأخرى التي قد تستند عليها ولا تعتبر المصارف بأي حال ذات علاقة بهذه العقود أو الالتزام

بها وفي هذه الحالة يطلب من العملاء أن يبينوا بطلبات فتح الاعتمادات المستندية ما يرون ضرورة إبرازه من شروط تتضمنها تلك العقود فيما يتعلق بمستندات الشحن وطرق الدفع تحديداً لمسئولية البنك مع الإشارة فقط إلي رقم وتاريخ العقود المبرمة في هذا الشأن وذلك بطلبات فتح الاعتمادات المستندية.

١٤- يجب اتباع الإجراءات والخطوات الصادرة من الجهات المختصة والمنظمة لعمليات الاستيراد من الخارج وتتبع ما يطرأ عليها من تعديلات أولاً بأول وكذلك يجب التأكد من استيفاء المستندات المقدمة من العملاء لفتح الاعتمادات المستندية لتلك التعليمات وذلك قبل فتح الاعتمادات المستندية.

١٥- يجب إعطاء رقماً مسلسلماً لكل اعتماد مستندي قبل فتحه من واقع دفتر يومية الاعتمادات المستندية المفتوحة لدى المراسلين (سجل الاعتمادات المستندية المفتوحة) ويعتبر هذا الرقم المرجع الخاص بالاعتماد المستندي في كافة المراسلات المتبادلة بخصوصه.

١٦- في حالة وجود دفعة مقدمة ضمن شروط الاعتماد المستندي يراعى خصم قيمة الدفعة المقدمة بالإضافة إلي نسبة الغطاء النقدي المذكورة في شروط التسهيل الممنوح للعميل وذلك من موارد العميل الذاتية.

١٧- في حالة ما إذا تضمن شروط الاعتماد المستندي «أن الدفع بعد الإفراج عن البضاعة» فيجب أن ينص الاعتماد المستندي علي أنه سيتم تسليم المستورد أصول مستندات الشحن أو إصدار ضمان ملاحى بدون دفع ليتمكن المستورد من الإفراج عن البضاعة.

١٨- لا يتم فتح اعتمادات مستندية في نطاق تسهيلات ائتمانية ممنوحة من البنك ويكون أساس التسعير بها أقل من فوب (أي لا تتضمن المستندات المطلوبة من المصدر بوليصة شحن تدل علي ملكية البضاعة).

١٩- ما لم ترد تعليمات مغايرة من العميل يجب أن تتضمن شروط الاعتماد المستندي الشروط الآتية:

Documents bearing a date of issuance prior to that of the credit are - .not acceptable

A transport document such as mentioned in paragraph (d) of - .is not acceptable ١٩٩٣ ٥٠٠ of ucp article

Short form / Blank back B/L is not acceptable -

Transport document issued by freight forwarder is not acceptable -

Beneficiaries name must appear on the B/L as the consignor -

Where L/C stipulates for an insurance document to be presented - "Insurance must be issued irrespective of percentage"

As regard sight L/C, payment to beneficiary under reserve or - against indemnity (by debiting our account or by drawing on the reimbursing bank or as the method of reimbursement terms may be) before our prior approval, is not authorized

Original documents sent directly by beneficiaries to our orderers - .and accountees without our prior approval are not acceptable

B/L bearing reference by stamp or otherwise to costs additional to - (d) of the ucp for) ٣٣ the freight charges such as mentioned in article .revision is not acceptable ١٩٩٣ ,٥٠٠ D/C

مع مراعاة إذا وردت من العميل تعليمات مغايرة لبعض الشروط فينبغي التصرف حيالها علي ضوء ظروف وملابسات كل حالة علي حدة مع الأخذ في الاعتبار وفي جميع الأحوال عدم التأثير أو المساس بحقوق البنك وخاصة بالنسبة للاعتمادات المستندية الممولة بتسهيلات ائتمانية من البنك لعملائه.

# الإفصاح الكامل في القوائم المالية

يعني مبدأ الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية شاملة على كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق، والتي تمكن من عطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة صحيحة عن المنشأة.

وهناك ثلاث مستويات للإفصاح هي:

١- الإفصاح الكافي: الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنه.

٢- الإفصاح العادل: يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة ( مستخدموا القوائم ).

٣- الإفصاح الكامل: شمولية القوائم المالية، لعرض كافة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

ولا شك أن:

مستوى الإفصاح العادل و الكامل يعتبران أكثر إيجابية من مستوى الإفصاح الكافي.

تزايد متطلبات الإفصاح:

تختلف مبررات تزايد متطلبات الإفصاح في السنوات الأخيرة، من أهمها:

أ - تعقد المعاملات المالية.

ب - الحاجة إلى معلومات وقتية.

ج- المحاسبة وسيلة للتوجيه والرقابة.

مبدأ الإفصاح الكامل ومشاكل التطبيق المصاحبة:

من أهم المشاكل المصاحبة لتحقيق مبدأ الإفصاح الكامل.

أولاً: تكاليف الإفصاح جوهرية في بعض الحالات، مع الصعوبة في تحديد المنافع والعوائد المتولدة عنه. ثانياً: مازالت المهنة في مرحلة تطوير معايير وإرشادات تحدد مدى أهمية وطريقة وضرة الإفصاح.

متطلبات وكيفية الإفصاح:

من المتعارف محاسبياً أن تقديم كافة المعلومات الأساسية عن المنشأة في القوائم المالية الأساسية الأربعة هي:

١. قائمة المركز المالي .
٢. قائمة الدخل.
٣. قائمة التدفقات النقدية.
٤. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

الأمر الذي كان يمثل صعوبة بالغة، إذا كيف يمكن تركيز الأحداث الاقتصادية الكثيرة و المتنوعة في تقارير موجزة.

ومن هنا يمكن القول أنه بالإضافة إلى القوائم المالية الأساسية يتسع نطاق التقرير المالي ليشمل معلومات

أخرى كمية ووصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب التالية:

١ - الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية. والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتشمل:

أ - الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: مثل

١- التغيرات في السياسات المحاسبية.

الاحتمالات الشرطية.

٣- طرق تقييم المخزون.

عدد الأسهم المصدرة والمتداولة.

٥- المقاييس البديلة للتكلفة التاريخية.

ب - المعلومات الإضافية في شكل جداول أو ملاحظ مرفقة: مثل

١ - الإفصاح عن أثر التغيرات في الأسعار.

٢- معلومات عن احتياطات الغاز و البترول.

يعني مبدأ الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية شاملة على كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق، والتي تمكن من عطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة صحيحة عن المنشأة.

وهناك ثلاث مستويات للإفصاح هي:

١- الإفصاح الكافي: الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنه.

٢- الإفصاح العادل: يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة ( مستخدموا القوائم ).

٣- الإفصاح الكامل: شمولية القوائم المالية، لعرض كافة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

ولا شك أن:

مستوى الإفصاح العادل و الكامل يعتبران أكثر إيجابية من مستوى الإفصاح الكافي.

تزايد متطلبات الإفصاح:

تختلف مبررات تزايد متطلبات الإفصاح في السنوات الأخيرة، من أهمها:

أ - تعقد المعاملات المالية.

ب - الحاجة إلى معلومات وقتية.

ج- المحاسبة وسيلة للتوجيه والرقابة.

مبدأ الإفصاح الكامل ومشاكل التطبيق المصاحبة:

من أهم المشاكل المصاحبة لتحقيق مبدأ الإفصاح الكامل.

أولاً: تكاليف الإفصاح جوهرية في بعض الحالات، مع الصعوبة في تحديد المنافع والعوائد المتولدة عنه.

ثانياً: مازالت المهنة في مرحلة تطوير معايير وإرشادات

تحدد مدى أهمية وطريقة وضرة الإفصاح.

متطلبات وكيفية الإفصاح:

من المتعارف محاسبياً أن تقديم كافة المعلومات الأساسية عن المنشأة في القوائم المالية الأساسية الأربعة هي:

١. قائمة المركز المالي .

٢. قائمة الدخل.

٣. قائمة التدفقات النقدية.

٤. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

الأمر الذي كان يمثل صعوبة بالغة، إذا كيف يمكن تركيز الأحداث الاقتصادية الكثيرة و المتنوعة في تقارير موجزة.

ومن هنا يمكن القول أنه بالإضافة إلى القوائم المالية الأساسية يتسع نطاق التقرير المالي ليشمل معلومات أخرى كمية ووصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب التالية:

١ - الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية. والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتشمل:

٢- الإفصاح العادل: يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة ( مستخدموا القوائم ).

أ - الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: مثل

١- التغيرات في السياسات المحاسبية.

٢- الاحتمالات الشرطية.

٣- طرق تقييم المخزون.

٤- عدد الأسهم المصدرة والمتداولة.

٥- المقاييس البديلة للتكلفة التاريخية.

ب - المعلومات الإضافية في شكل جداول أو ملاحظ مرفقة: مثل

١ - الإفصاح عن أثر التغيرات في الأسعار.

٢- معلومات عن احتياطات الغاز و البترول.

٢ - الوسائل الأخرى في التقرير المالي:

أ. خطاب مجلس الإدارة للمساهمين: (عن الأحداث غير مالية، توقعات الوضع الاقتصادي ومستقبل البضاعة، خطط النمو، الموازنة الرأس مالية، التغيرات في سياسات الشركة وفي المراكز الإدارية العليا ).

ب. تحليلات ومناقشات الإدارة: ( للجوانب الثلاثة هي: السيولة، مصادر رأس مال العامل، نتائج التشغيل ).

جـ مسئوليات الإدارة عن القوائم المالية: ( مثل إجراءات وضع وتقييم نظام للرقابة الداخلية ).

د - المسئولية الاجتماعية: ( للجوانب البيئية والاجتماعية المحيطة بالمنشأة مثل: قرارات استثمار، قرارات منح قروض... تجاه منشآت معينة ).

وتتمثل مسؤولية الشركة نحو المشاكل والظروف المحيطة ( بالمسئولية تجاه التلوث البيئي ، والموارد البشرية ، والتفاعل مع المجتمع ).

٣. تقرير المراجع الخارجي:

ويعتبر تقريره احد المصادر الهامة للمعلومات، فالمراجع شخص مهني يقوم بالفحص المستقل للبيانات المحاسبية المقدمة بواسطة المنشأة، ليقوم بإصدار رأي غير متحفظ أو إيجابي.

معيار العرض والإفصاح العام في المملكة:

نظراً لاختلاف البيئات و التشريعات القانونية، والظروف الاقتصادية والمشاكل المحاسبية السائدة عند إعداد هذه المعايير والمبادئ المحاسبية وقد استشعرت وزارة التجارة أهمية المتغيرات البيئية.

وقد صدر قرار وزير التجارة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٤٠٦/٢/٢٨ هـ باعتماد بيان أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية الذي تم على ضوءه إعداد معيار العرض والإفصاح العام، باعتباره مرجعاً رسمياً يتم الاسترشاد به من قبل جميع المحاسبين.

فقد قامت بمتابعة معيار العرض و الإفصاح العام في التطبيق خلال فترة الاسترشاد للتأكد من مدى صلاحيته للتطبيق الإلزامي ، وبعد الدراسة الملائمة والمتأنية صدر قرار وزير التجارة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٤١٠/١٠/٧ هـ بالالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح العام عند إعداد القوائم المالية للمنشآت ومراجعتها وليكون بذلك أول معيار سعودي يحكم الممارسة المحاسبية .

أ - مقدمة عامة من المعيار: يحدد معيار العرض والإفصاح العام .

١. متطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح والعرض والإفصاح العام المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة والقوائم المالية للمنشآت التي لا تزال في مرحلة الإنشاء.

٢. يحدد كيفية معالجة التغيرات المحاسبية، والمكاسب أو الخسائر المحتملة.

٣. متطلبات إيضاح تعريف الوحدة وطبيعة عملها.

٤. الارتباطات والأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية.

ب - نطاق المعيار: ينطبق هذا المعيار. على القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح على اعتبارات محددة للأهمية النسبية يجب أخذها في الاعتبار.

١- إبراز البنود أو الأجزاء أو المجموعات الواجب عرضها في القوائم المالية.

٢- أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات معروضة في القوائم المالية.

ولا تنطبق هذه الاعتبارات على المواضيع الأخرى التي يتعرض لها معيار العرض والإفصاح العام.

٣- محتويات المعيار: تم تقسيم المعيار إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

١ - معيار العرض العام.

٢ - معيار الإفصاح العام.

٣ - متطلبات العرض و الإفصاح العام للقوائم المالية الموحدة.

٤ - متطلبات العرض و الإفصاح العام للمنشآت التي لاتزال في مرحلة الإنشاء.

معيار العرض العام:

ويختص معيار العرض العام بتحديد متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية مجتمعة ومتطلبات عرض المعلومات في كل قائمة على حدة.

أولاً: المتطلبات العامة للعرض من حيث:

أ - المجموعة الكاملة للقوائم المالية.

ب - ترتيب عرض القوائم المالية.

ج- اعتبارات الأهمية النسبية.

د - الأسس العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية.

ثانياً: متطلبات العرض العام للقوائم المالية كل على حدة من حيث:

أ - عرض المعلومات في قائمة المركز المالي.

ب - عرض المعلومات في قائمة الدخل.

ج- عرض المعلومات في قائمة مصادر واستخدام الأموال.

د - عرض التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال.

هـ - عرض المعلومات في قائمة الأرباح المبقاة.

معيار الإفصاح العام:

ويختص معيار الإفصاح العام بتحديد متطلبات الإفصاح في القوائم المالية، حيث يتضمن الإيضاحات المرفقة.

١- في شكل ملاحظات مرفقة.

٢ - معلومات إضافية في شكل جداول أو ملاحظ مرفقة على معلومات أخرى كمية ووصفية.

وقد حدد معيار الإفصاح العام متطلبات الإفصاح في القوائم المالية لكل مما يلي:

أ - طبيعة نشاط المنشأة.

ب - السياسات المحاسبية الهامة .

جـ - التغيرات المحاسبية ومعالجتها محاسبياً .

د - الأحداث اللاحقة.

هـ - المكاسب والخسائر المحتملة ومعالجتها محاسبياً .

و - الارتباطات المالية.

متطلبات المعيار المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة:

اختص بتحديد المتطلبات الإضافية خلافاً لمتطلبات العرض والإفصاح.

متطلبات العرض والإفصاح العام للشركات في مرحلة الإنشاء:

تحديد متطلبات العرض و الإفصاح والإيضاح التي تتميز به القوائم المالية للشركات في مرحلة الإنشاء بالإضافة إلى مقتضيات العرض و الإفصاح العام.

الخاتمة.

قد تجاهل هذا المعيار بعض متطلبات الإفصاح المناسبة، إلا أن صدور مثل هذا المعيار يعتبر

بحق حدثاً ريادياً هاماً لتطوير الممارسة المحاسبية في المملكة والرقى بها وضرة الإسراع

في إيجاد معايير محاسبية أخرى تكون ملائمة للمتغيرات البيئية في المملكة وحسب الحاجة إليها



## من ارشيف المجلة

# القوائم المالية باستخدام النسب

بقلم : وليد نبيه

عندما أنهيت دراستي بالجامعة كان حلم حياتي أن أصبح مثل ذلك الرجل الذي يظهر دوماً في نشرة الأخبار ، كنت أجلس مترقباً عندما يتحدث مذيع النشرة الاقتصادية عن أخبار البورصات العالمية وارتفاع مؤشر (نيكي) أو انخفاض مؤشر (ناسداك NASDAQ ) ، منتظراً تلك اللحظات الخاطفة التي تنقل الصورة من داخل مقصورة التداول ويظهر فيها منفذ العمليات (Floor Broker) مظهراً الأنيق وربطه عنقه المفتوحة قليلاً ، وهو يشير بيديه ملوحاً في توتر بحركات تشبه حركات الصم والبكم أحياناً وحركات المختلين عقلياً في أحيان أخرى ، وألمح نظرات السعادة في عيني ذلك الياباني القصير وهو يتفازز عندما تحقق أسهمه ارتفاعاً وأنظرات الحزن التي تعتريه مع انخفاض الأسعار وتحقق الخسائر.

كان ذلك العالم بالنسبة لي سحراً ، وكان الوصول إليه مطمحاً لا غنى عن تحقيقه ، فسألته عن الطريقة التي يمكنني أن أصبح بها مثل هؤلاء فلم أجد إلى ذلك سبيلاً ، وبالصادفة رشحني أحد أساتذتي بالجامعة للعمل بأحد مكاتب المحاسبة التي يشارك بها وأخبرني أن تعلم المحاسبة هو الخطوة الأولى في طريق المحلل المالي الجيد ، وبذلت جهداً حقيقياً في التعلم والعمل هناك ، حتى حانت الفرصة وتم ترشيحي تلك المرة للعمل بأحد الشركات التي تعمل في مجال تقييم الأسهم والسندات في بورصة الأوراق المالية.

كانت هذه هي الفرصة التي كنت أتمناها وظننت أنني هناك سأتعلم كل شيء فبدأت بقراءة ما طلب مني



النسبة المالية دون معنى لا قيمة لها وهو ما يعني أن أي نسبة تستخرجها يجب أن تحدد لها معنى واضحاً تهدف من وراءه إلى قراءة نقطة قصور أو قوة لدى الشركة.

ليس هناك ما يسمى نسب مغطية لكل الشركات أي أنه لا توجد مؤشرات مغطية يمكن استخدامها كمعايير للحكم على جودة أو

ضعف النسبة ولكن يتم استخدام مؤشرات للشركات الناجحة في القطاع الذي تعمل به الشركة عن نفس الفترة ويتم استخداماً للحكم على النسبة كما يتم استخدام تلك النسبة لنفس الشركة عن فترات سابقة لمتابعة تطور النسبة بالسلب أو الإيجاب.

تم تقسيم النسب المالية إلى أربعة أقسام رئيسية وهي :

١. نسب السيولة
٢. نسب الربحية
٣. نسب الكفاءة
٤. نسب الرفع المالي

نسب السيولة Liquidity Ratios وهي النسب التي تقيس مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر.

١. نسبة التداول (Current Ratio) نسبة التداول = الأصول المتداولة + الالتزامات المتداولة وتعتبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة ، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجيء دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.

إلا أننا نعود للإشارة إلى أن النسبة لا يمكن أن تقرأ صماء فزيادة النسبة هو أمر جيد ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة بند الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزون وعدم تصريفه وهو أمر غير جيد وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة بند التقديرة بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم استخدام الشركة الجيد للسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة ذلك ، أو ربما بسبب زيادة تراكم بند العملاء وتضخم نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة العملاء المدينين.

لذلك يجب قراءة النسبة ومقارنتها كما أشرنا بمتوسط النسب المحققة للشركات الناجحة في نفس النشاط وكذلك مراعاة جميع الجوانب الأخرى التي يمكن استنباطها من خلال النسبة وعلاقتها بالبنود الأخرى.

٢. نسبة السداد السريع (Quick Ratio)

نسبة النقدية = (الأصول المتداولة - المخزون) + الالتزامات

المتداولة وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل خلال أيام معدودة ، ويتم تجنب بند المخزون نظراً لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.

٣. نسبة النقدية (Cash Ratio) نسبة النقدية = النقدية والأصول شبه النقدية ÷ الالتزامات المتداولة وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل من خلال المكاملة تليفونية كما يقولون ، وهي تعطي مؤشراً للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

وتعتبر الأصول شبه النقدية هي كل ما يمكن تحويله إلى نقدية خلال فترة وجيزة مثل الأوراق المالية القابلة للتداول في البورصة.

نسب الربحية Profitability Ratios

وهي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح

١. هامش مجمل الربح (Gross Profit Margin) هامش مجمل الربح = مجمل الربح ÷ صافي المبيعات وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع ، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة الخامات المستخدمة في الإنتاج أو في العمالة المباشرة أو خلافه.

٢. معدل العائد على المبيعات (هامش صافي الربح (Net Profit Margin) هامش صافي الربح = صافي المبيعات

وتقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق على كل جنيه من المبيعات ، وهي تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تمويلية وخلافه.

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً ، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع ، كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها فرمها بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق الشركة معدلاً مناسباً للعائد على حقوق الملكية.

٣. معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح ÷ حقوق الملكية

وتعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالشركة ، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.

ويعتبر العائد المناسب من وجهة نظر الملاك ما يوازي معدل العائد الخالي من الخطر مضافاً إليه ما يطلق عليه بدل المخاطرة وهو يختلف من نشاط لآخر ومن بيئة استثمار لأخرى.

ويعتبر معدل العائد الخالي من الخطر هو ذلك العائد المؤكد الحصول عليه بنسبة ١٠٠٪ حيث لا يتعرض المستثمر لأي نوع من المخاطرة أو التعرض للتقلبات في ذلك العائد وغالباً ما يستخدم معدل العائد على أذون الخزائنة كمعدل عائد خالي من الخطر في ظل معدل تضخم يساوي صفر ، أما في حالة وجود معدل تضخم فيتم استخدام معدل العائد الإسمي الخالي من الخطر ويتم حسابه كما يلي :

معدل العائد الإسمي الخالي من الخطر = (١ + معدل العائد الخالي من الخطر) (١ + معدل التضخم) - ١

أما بدل المخاطرة فهو الجزء من العائد الذي يطلبه المستثمر نظير تحمله مخاطر إضافية عند الاستثمار في مجالات قد تتعرض للتقلبات ويتم تقسيم المخاطر لما يلي :

١. مخاطر الأعمال Bussines Risk
٢. مخاطر التمويل Financial Risk
٣. مخاطر السيولة Liquidity Risk

وتنقسم المخاطرة بوجه عام إلى جزئين ، أحدهما يرجع إلى السوق ككل وهو ما يسمى المخاطرة المنتظمة والأخر يرجع إلى الشركة نفسها وهو يسمى المخاطرة غير المنتظمة ويتم قياسها والتحكم فيها داخل الشركة.

ويتم تقدير المخاطرة المنتظمة للاستثمار عن طريق الربط بين العائد على الاستثمار والعائد على السوق ككل لتحديد ما يسمى معامل المخاطرة المنتظمة (بيتا).

٤. معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment) معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح ÷ إجمالي الاستثمار ويتكون إجمالي الاستثمار من (رأس المال العامل + إجمالي الأصول طويلة الأجل) ، أو من (مجموع حقوق الملكية + القروض طويلة الأجل).

وتعتبر النسبة عن مدى كفاءة الشركة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال حيث أن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهي العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض ، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.

ويتم تقدير تكلفة الاستثمار باستخدام التكلفة المرجحة لبنود التمويل كما يلي :

بنود التمويل الوزن النسبي (١) ت. التمويل (٢)

ت. مرجحة (٣) = (١) \* (٢)

رأس المال % العائد المطلوب %

قروض طويلة الأجل % ت. الاقتراض %

الإجمالي ١٠٠ %

وتكون تكلفة التمويل هي إجمالي التكلفة المرجحة لبنود التمويل ، ويتم مقارنتها بالعائد على الاستثمار لتحديد كفاءة الشركة في إدارة الأموال المستثمرة.

٥. معدل العائد على إجمالي الأصول (Return on Total Assets) معدل العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح ÷ إجمالي الأصول



وتعتبر هذه النسبة عن قدرة المنشأة على استخدام أصولها



- الفرق بين التقارير المالية الخاصة والعامة:  
التقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة، وتنقسم التقارير المالية إلى قسمين، تقارير خاصة وتقارير عامة.  
التقارير الخاصة : هي التقارير التي يتم إعدادها استجابة لطلب أو غرض معين، وعادة تخدم بشكل أساسي المستخدم الداخلي للمعلومات المالية.  
التقارير العامة : يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة المتعارف عليها ليطلع عليها كل المهتمين بأمر المنشأة سواء المستخدمين الداخليين أو الخارجييين .
- مقارنة القوائم المالية:  
المقارنة الأفقية : مقارنة القوائم المالية للمنشأة نفسها لسنة ما مع القوائم المالية لنفس المنشأة في سنة أو سنوات مالية أخرى. وأيضا مقارنة القوائم المالية للمنشأة في سنة أو سنوات مالية مع القوائم المالية لمنشآت أخرى.  
المقارنة الرأسية : نسبة أرقام مفردات القوائم المالية إلى إحدى هذه المفردات (التي يرغب المحلل نسبة الأرقام أو المفردات الأخرى إليها) أو إلى مجموع المفردات (نسبة الجزء إلى الكل).
- النسب المالية:  
تستخدم النسب المالية في التحليل المالي لاستخراج أو استنباط علاقة بين رقمين منسوب أحدهما للآخر ، وهذه العلاقات تساعد المحلل المالي على التعرف على وضع المنشأة محل التحليل.
- أهداف التحليل المالي باستخدام النسب المالية: تهدف النسب المالية إلى التعرف على
  - ١ - السيولة: ويقصد بها مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الاستدانة أو اللجوء إلى بيع أصل ثابت.
  - ٢ - المقدرة على سداد الديون: ويقصد بها مدى كفاية ممتلكات المنشأة من أصول ومنافع سواء كانت متداولة أو ثابتة لسداد الالتزامات (ديون المنشأة) سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.
  - ٣ - الربحية والفعالية : ويقصد بها قدرة المنشأة على تحقيق أرباح سواء الآن أو في المستقبل.

## تحليل التقارير المالية



مجلة المحاسب العربي هي مجلة شهرية الكترونية متخصصة في نشر كل ما يتعلق بالاعمال المالية والإقتصاد بجميع فروعها بهدف الإرتقاء بمستوى المحاسب العربي وإنما كان . مساهمة في إثراء البحث العملي في المجال المحاسبي بجميع انواعه. والعمل على رفع كفاءة المحاسب العربي وتأهيل كوادر جديدة في سوق العمل. ونشر العلم والمعرفة بأساسيات المحاسبة بجميع انواعها من محاسبة مالية محاسبة تكاليف محاسبة إدارية محاسبة ضريبية محاسبة حكومية ...

جميع الموضوعات والمشاركات التي تطرح في بالمجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي إدارة الملتقى، وإنما تعبر عن رأي كاتبها فقط